

Distr.  
LIMITED

E/CN.4/Sub.2/1996/L.29  
22 August 1996  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان  
اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات  
الدورة الثامنة والأربعون  
البند ١٨ من جدول الأعمال

### حرية التنقل

السيد ألفونسو مارتينيز، السيد بنغوا، السيدة دايس، السيد الحجة، السيد غبيه، السيد جوانيه، السيد خليفة، السيدة ميونو، السيد مهدي، السيدة بالي، السيدة ورزازي، السيد فايبرودت والسيد بير: مشروع قرار

١٩٩٦/... العمال المهاجرون

ان اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات،

إذ تؤكد أنه، على الرغم من وجود مجموعة من المبادئ والمعايير التي سبق وضعها، هناك حاجة إلى تكثيف الجهد لتحسين حالة جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وضمان حقوق الإنسان والكرامة لهم،

وإذ يساورها القلق ازاء التقارير المستمرة عن حالات سوء المعاملة وأعمال العنف الخطيرة المرتكبة ضد أشخاص العاملات المهاجرات من جانب بعض أصحاب عملهن في بعض البلدان المضيفة.

وإذ تنوه بأهمية ايجاد وتعزيز الظروف التي تكفل قدرًا أكبر من الوئام والتسامح بين العمال المهاجرين وسائر افراد المجتمع في الدولة التي يقيمون فيها، بغية ازالة المظاهر المتزايدة للعنصرية وكراهية الأجانب التي تتجلى في بعض القطاعات في كثير من المجتمعات ويرتكبها افراد أو جماعات ضد العمال المهاجرين،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٥٨/٤٥ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي اعتمدت الجمعية فيه الاتفاقية الدولية لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، الواردة في مرفق ذلك القرار، وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام إليها؛

وإذ تضع في اعتبارها أن اعلان وبرنامج عمل فيينا (A/CONF.157/23) يدعوان جميع الدول إلى النظر في امكانية التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن،

وإذ ترحب بالجهود الاقليمية الموجهة نحو تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، ولا سيما المؤتمر الاقليمي للهجرة الذي عقد في بوينس آيرس، المكسيك، في آذار/مارس ١٩٩٦، ومؤتمر البحر الأبيض المتوسط المعنى بالسكان والهجرة والتنمية، المقرر عقده في باليما دي مايوركا، إسبانيا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦،

١- تعرب عن بالغ فلقها ازاء أعراض العنصرية، وكراهية الأجانب، وغيرها من أشكال التمييز والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة، الموجهة ضد العمال المهاجرين في أجزاء مختلفة من العالم؛

٢- تدعو جميع الدول الأعضاء إلى توقيع الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، أو التصديق عليها أو الانضمام إليها، على سبيل الأولوية، وتعرب عنأملها في أن يبدأ تنفيذها في وقت قريب؛

٣- تتحث بلدان العمالة على أن تستعرض وتعتمد التدابير المناسبة لمنع استخدام القوة ضد العمال المهاجرين، وضمان أن قوات الشرطة التابعة لها وسلطات الهجرة المختصة تتقييد بالمعايير الأساسية المتعلقة بحسن المعاملة لجميع العمال المهاجرين، ومن فيهم العاملات المهاجرات، وأفراد أسرهم، من خلال وسائل منها تنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان؛

٤- تتحث الدول على اتخاذ التدابير الازمة لمعاقبة أصحاب العمل على حجز جوازات السفر العائدة للعمال المهاجرين، وخاصة العمال المهاجرين المنزليين؛

٥- تعرب عن دعمها لقرار لجنة حقوق الإنسان ١٨/١٩٩٦ المؤرخ في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الذي رجت فيه من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يتعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية المهتمة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛

٦- تقرر، نظراً لمدى المشكلة وخطورتها، أن تولي اهتماماً خاصاً لمسألة حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في دورتها المقبلة.

- - - - -